

لمحة تاريخية عن برنامج تقييم استراتيجيات التنمية لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية بالمغرب :

يعد برنامج "تقييم استراتيجيات التنمية لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية بالمغرب" من بين البرامج القيمة التي تم إنجازها من طرف المندوبية السامية للتخطيط، بدعم تقني ومالي من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذا البنك الدولي.

إذ منذ انطلاق تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 على الخصوص، وتراكم إنجاز عدة برامج ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي على العموم، كان من المتوقع على أن المغرب باستطاعته تحقيق معظم أهداف الألفية من أجل التنمية في أفق 2015. وبناءا كذلك على وثيرة الإنجازات التي حققها المغرب منذ سنوات 2000، فترة إعداد التقرير الوطني الأول لأهداف الألفية من أجل التنمية وحتى فترة إعداد التقرير الوطني الثالث لأهداف الألفية لسنة 2007، لذا كان من الضروري التفكير في منهجية شاملة تبرز مدى تأثير هذه الإنجازات ومدى تفاعل أهداف الألفية من أجل التنمية فيما بينها. وكطريقة بديلة للطريقة المعتمدة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبنية على فرضية الوثيرة القارية ما بين السنوات المنجزة وأفق 2015، كان من الضروري التفكير في منهجية أخرى، أكثر شمولية وأكثر دقة وذلك باستشارة خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وبغية ذلك، أعدت المندوبية السامية للتخطيط مقاربة شمولية معتمدة أساسا على تطبيق النماذج الاقتصادية: نموذج محاكاة أهداف الألفية من أجل التنمية من خلال إعداد وتطبيق نموذج ديناميكي للتوازن الحسابي العام، عوض منهجية التقييم المعتمدة عن طريقة الاتجاه الخطي والتي تعتبر طريقة سهلة الاستعمال لكنها تعد غير شمولية لتحقيق ذلك باعتمادها على الإسقاطات الخطية.

الجنة المشرفة:

أشرف على هذه الممارسة بالمغرب، خبراء عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وكذا خبراء من المندوبية السامية للتخطيط (أطر عليا من مديرية التوقعات والمستقبلية ومديرية التخطيط، قسم البرامج الاجتماعية وكذا باحثين من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بمساهمة مديرية المحاسبة الوطنية). لابد من الإشارة إلى مساهمة القطاعات الحكومية المعنية خاصة، وزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة بتوفير الإحصاءات اللازمة لتنفيذ هذه الممارسة.

مدة التنفيذ:

استغرق تنفيذ هذه التجربة ثلاث سنوات (نهاية 2007 إلى مارس 2010). كانت كافية لإعداد النموذج المغربي وتكييفه وكذا دعم قدرات الأطر المغربية في هذا المجال.

الأهداف:

- وتتلخص الأهداف الأساسية لهذا البرنامج في:
- تقييم الآثار على الاقتصاد من خلال أسواق عوامل الإنتاج؛
 - تحليل الحاجيات من الموارد النادرة (الشغل وتمويل الاستثمارات والسلع والخدمات الأخرى) في قطاعات الخدمات المرتبطة بأهداف للتنمية وغيرها من القطاعات؛
 - إبراز دور أهداف الألفية للتنمية في زيادة موارد الاقتصاد من خلال سوق الشغل وفي نمو الدخل والاستثمارات على المدى الطويل ؛
 - فهم تأثير السيناريوهات المختلفة للتخفيف من حدة التنافس على الموارد بين قطاعات الخدمات المرتبطة بأهداف الألفية من أجل التنمية والقطاعات الأخرى.

آفاق تثمين التجربة:

مكننت هذه التجربة من محاكاة تأثيرات السياسات العمومية على أهداف الألفية من أجل التنمية، من جهة، وتقييم تأثيرات الأزمة العالمية على تحقيق أهداف الألفية، من جهة أخرى. إذ، مكن هذا البرنامج من تطوير قاعدة المعطيات عبر استغلال المعطيات المستخرجة من طرف البحوث الإحصائية المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط وكذا القطاعات الحكومية المعنية في الفترة ما بين 2007 و 2010 وكذا محاولة تحيينها وتثمينها في الفترات المقبلة.

بنجاح هذه الممارسة أصبح من اللازم تثمينها واعتمادها ك"ممارسات الجيدة" وفي سنة 2011-2012 تم تنفيذها على عدة مجالات من بينها مجال "التقاعد" وذلك بتسليط الضوء على وضعية الراهنة لمنظومة التقاعد بالمغرب، التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط باقتراح سيناريوهات لحل مشكلة التقاعد بالمغرب في السنوات المقبلة.